الميزانية: الإيرادات ٨ر٥١٣ مليار ريال والمصروفات ٨٤٠ مليار ريال، العجز ٣٢٦ر٢ مليار ريال

خادم الحرمين: اقتصادنا يملك من المقومات والإمكانات ما يمكنه من مواجهة التحديات

هذه الميزانية تمثل بداية برنامج عمل متكامل وشامل لبناء اقتصاد قوي

تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وتطوير الخدمات ورفع كفاءة الإنفاق العام

المواطن محور اهتمامنا ولن نقبل أي تهاون في ذلك

استمرار مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية للارتقاء بأدائها لحفظ المال العام

مسؤوليتنا جميعا المحافظة على ما تنعم به بلادنا من الأمن والاستقرار

الرياض - واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ، في قصر اليمامة بمدينة الرياض أمس الاثنين السابع عشر من شهر ربيع الأول ١٤٣٧ هـ الموافق الثامن والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠١٥ م ، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ .

وبدأت الجلسة بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - كلمة ضافية ، لإخوانه وأبنائه المواطنين ، أعلن فيها الميزانية.

وفيما يلي نص الكلمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . وبعد :

إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

بعون الله وتوفيقه نعلن هذا اليوم ميزانية السنة المالية ١٤٣٧ / ١٤٣٨هـ ، والتي تأتي في ظل انخفاض أسعار البترول، وتحديات اقتصادية ومالية إقليمية ودولية، حيث تراجع النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة، وغياب الاستقرار في بعض الدول المجاورة، وقد وجهنا المسؤولين بأخذ ذلك في الاعتبار، وأن تعطى الأولوية لاستكمال تنفيذ المشاريع المقرة في الميزانيات السابقة والتي دخل كثير منها حيز التنفيذ .

أيها الإخوة والأخوات :

نحمد الله على ما تحقق خلال السنوات الماضية من بناء وتنمية، وطموحاتنا كبيرة، واقتصادنا - بفضل الله - يملك من المقومات والإمكانات ما يمكنه من مواجهة التحديات.

وقد وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالعمل على إطلاق برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية شاملة، وهذه الميزانية تمثل بداية برنامج عمل متكامل وشامل لبناء اقتصاد قوي قائم على أسس متينة تتعدد فيه مصادر الدخل، وتنمو من خلاله المدخرات وتكثر فرص العمل، وتقوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، وتطوير الخدمات الحكومية المختلفة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، ومراجعة منظومة الدعم الحكومي، مع التدرج في التنفيذ لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، مع مراعاة تقليل الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل، وتنافسية قطاع الأعمال .

كما وجهنا المسؤولين عن إعداد هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم مواصلة العمل نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة.

ولقد أكدنا على المسؤولين بتنفيذ مهامهم على أكمل وجه وخدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا، ولن نقبل أي تهاون في ذلك، وقد وجهنا بالاستمرار في مراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، وبما يحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين .إن مسؤوليتنا جميعاً المحافظة على ما تنعم به بلادنا - بحمد الله - من الأمن والاستقرار لمواصلة مسيرة النمو والتنمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعد ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان المراسيم الخاصة بالميزانية .

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم قدم عرضا موجزا عن الميزانية العامة للدولة ، أوضح خلاله النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ ، واستعرض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ .

وقال إن النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م):

يُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي (٦٠٨) ست مئة وثمانية مليارات ريال بانخفاض قدره (١٥) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية، وتمثل الإيرادات البترولية (٧٣) بالمئة منها، والتي من المتوقع أن تبلغ (٤٤٤,٥) أربعمائة وأربعة وأربعين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٢٣) بالمئة عن المقدر في العام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦(٢٠١٤م).

ولذلك سعت الدولة لزيادة الإيرادات غير البترولية فحققت زيادة ملحوظة هذا العام، حيث بلغت هذه الإيرادات(١٦٣,٥) مئة وثلاثة وستين ملياراً وخمس مئة مليون ريال مقارنة بما سجلته في العام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦(٢٠١٤م) (١٢٦,٨) مئة وستة وعشرين ملياراً وثمان مئة مليون ريال، بزيادة قدرها (٣٦,٧) ستة وثلاثون ملياراً وسبع مئة مليون ريال ، وبنسبة نمو تعادل (٢٩) بالمئة.

وبين معاليه أن المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي يتوقع أن تبلغ (٩٧٥) تسع مئة وخمسة وسبعين مليار ريال مقارنة بتقديرات الميزانية البالغة (٨٦٠) ثمان مئة وستين مليار ريال، وذلك بزيادة قدرها (١١٥) مئة وخمسة عشر مليار ريال، وبنسبة (١٣) بالمئة، بعجز متوقع قدره (٣٦٧) ثلاث مئة وسبعة وستون مليار ريال ،وقد جاءت الزيادة في المصروفات بشكل رئيسي نتيجة صرف رواتب إضافية لموظفي الدولة السعوديين المدنيين والعسكريين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمتقاعدين التي بلغت (٨٨) ثمانية وثمانين مليار ريال، وتمثل ما نسبته (٧٧) بالمئة من الزيادة في المصروفات بناءً على الأوامر الملكية الكريمة خلال العام المالي الحالي، بالإضافة لما تم صرفه على المشاريع الأمنية والعسكرية والبالغ حوالي (٢٠) عشرين مليار ريال، وهو ما نسبته (١٧) بالمئة من مبلغ الزيادة، وما تبقى وهو (٧) سبعة مليارات تم صرفه على مشاريع ونفقات أخرى متنوعة.

تشمل المصروفات مبلغ (٤٤) أربعة وأربعين مليار ريال تقريباً للأعمال التنفيذية وتعويضات نزع ملكية العقارات لمشروعي توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف.

ولا تَشمل المصروفات ما يَخُص مشاريع البرامج الإضافية (تشمل الإسكان، والنقل العام، والبنية التحتية) المُمَوَّلَة من فائض إيرادات الموازنات السابقة والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٢٢) أثنين وعشرين مليار ريال والتي يتم الصرف عليها من الحسابات المخصصة لهذا الغرض في مؤسسة النقد العربي السعودي.

وبلغ عدد عقود المشاريع التي تم إجازتها خلال العام المالي الحالي من قبل الوزارة، بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة، نحو (٢,٦٥٠) عقداً تبلغ تكلفتها الإجمالية (١١٨) مئة وثمانية عشر مليار ريال.

وتحدث معالي وزير المالية عن عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م):

حيث بين أن الإيرادات العامة:

قُدِّرَتْ بمبلغ (٥١٣,٨) خمس مئة وثلاثة عشر ملياراً وثمان مئة مليون ريال.

وحددت المصروفات العامة بمبلغ (٨٤٠) ثمانٍ مئة وأربعين مليار ريال.

وقُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (٣٢٦,٢) ثلاث مئة وستة وعشرين ملياراً ومئتي مليون ريال.

وقال إنه سيتم تمويل العجز وفق خطة تراعي أفضل خيارات التمويل المتاحة، ومن ذلك الاقتراض المحلي والخارجي وبما لا يؤثر سلبا على السيولة لدى القطاع المصرفي المحلي لضمان نمو تمويل أنشطة القطاع الخاص.

وأشار وزير المالية إلى أنه نظراً للتقلبات الحادة في أسعار البترول في الفترة الأخيرة، فقد تم تأسيس مخصص دعم الميزانية العامة بمبلغ (١٨٣) مئة وثلاثة وثمانين مليار ريال لمواجهة النقص المحتمل في الإيرادات ليمنح مزيداً من المرونة لإعادة توجيه الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي على المشاريع القائمة والجديدة وفقاً للأولويات التنموية الوطنية ولمقابلة أي تطورات في متطلبات الإنفاق وفق الآليات والإجراءات التي نصت عليها المراسيم الملكية المنظمة لهذه الميزانية.

ويتوقع أن تواصل صناديق التنمية الحكومية (صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية الزراعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التسليف والادخار) ممارسة مهامها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة بأكثر من (٤٩,٩) تسعة وأربعين ملياراً وتسع مئة مليون ريال.

وأفاد أن ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٨ (٢٠١٦م) اعتمدت في ظل الانخفاض الشديد لأسعار البترول حيث تراجع متوسط هذه الأسعار لعام ٢٠١٥م بما يزيد عن ٤٥بالمئة عن معدلها عام ٢٠١٤م، وشهدت الأسعار في الأسابيع الأخيرة من هذا العام أدنى مستوياتها منذ إحد عشر عاماً. كما يأتي اعتماد هذه الميزانية في ظل ظروف اقتصادية ومالية إقليمية ودولية تتسم بالتحدي، حيث تراجع النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة.

وأشار وزير المالية إلى تطورات الاقتصاد الوطني حيث من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (٢,٤٥٠) ألفين وأربع مئة وخمسين مليار ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (١٣,٣٥) بالمئة مقارنة بالعام المالي السابق ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص نمواً بنسبة (٨,٣٧) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٤,٥٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٨٣) بالمئة، أما القطاع النفطي فمن المتوقع أن يشهد انخفاضاً في قيمته بنسبة (٤٢,٧٨) بالمئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٣,٣٥) بالمئة، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة (٣,٠٦) بالمئة، والقطاع الحكومي بنسبة (٣,٣٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٣,٧٤) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي نمواً إيجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى (٦,١٠) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء إلى (٥,٦٠) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى (٣,٨٦) بالمئة، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٣,٢٣) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال إلى (٢,٥٥) بالمئة.

وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) بنسبة (٢,٢) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣٥ / ١٤٣٦ (٢٠١٤م) طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

أمَّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٠٢) بالمئة في عام ١٤٣٦ / ١٤٣٧ (٢٠١٥م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق وذلك وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء.

وعرض معالي وزير المالية لأهم التطورات التنظيمية والإدارية:

وبين أنه اثر تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، أصدر حفظه الله العديد من القرارات والأوامر منها إلغاء (١٢) من اللجان والهيئات والمجالس العليا وإنشاء مجلسي: الشؤون السياسية والأمنية، والشؤون الاقتصادية والتنمية بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ورسم الاتجاهات المستقبلية. وقد عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خلال الفترة الماضية على مناقشة توجهات ورؤى وأهداف ٤٦ وزارة وجهازاً حكومياً وإقرارها من أجل وضع خطط وأهداف عملية قابلة للقياس والمتابعة لإحداث تنويع ونمو اقتصادي وتنمية مستدامة.

الشورى يطالب بدراسة إنشاء مركز بحوث لتطوير الصناعات الوطنية

الرياض - واس

طالب مجلس الشورى هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مُدن) بدراسة إنشاء مركز بحوث لتطوير الصناعات الوطنية ودعم قدراتها التسويقية والتنافسية.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة التي عقدها أمس برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مُدُن) للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٤ هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني.

وأوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة أن المجلس طالب في قراره الهيئة بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإعداد برامج تدريبية متخصصة تؤهل خريجيها للعمل في المدن الصناعية.

كما دعا المجلس في قراره الهيئة إلى تبني إجراءات وسياسات لدعم مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة إعداد نموذج مدخلات ومخرجات الاستثمار لمعرفة جوانب العلاقة الكمية للاستثمارات في المدن الصناعية وتأثيرها على الدخل والعمالة.

ووافق المجلس في قراره على دعوة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية إلى تخصيص مواقع مناطق التقنية والاستثمار في صناعة تقنية المعلومات لتهيئة فرص عمل للمواطنين والمواطنات من خلال جدول زمني محدد، وهي التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس الدكتور سلطان السلطان.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

وأضاف معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس انتقل بعد ذلك لمناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، حيث أشارت اللجنة في تقريرها إلى أنها تلقت خلال الأيام الماضية عدداً كبيراً من الرسائل من معلمين ومعلمات يتظلمون فيها من تعيينهم على الكادر الإداري بدلاً عن الكادر التعليمي الذي يستحقونه ومطالبتهم بتصحيح أوضاعهم.

وأكدت اللجنة أنها ستبحث قضيتهم مع الجهات ذات العلاقة وستتقدم بتوصية إضافية تعالج هذه القضية خلال عرضها لوجهة نظرها في جلسة مقبلة.

وكانت اللجنة أوصت في تقريرها وزارة الخدمة المدنية بدراسة إعطاء صلاحية التعيين والترقية من المرتبة الثالثة عشرة فما دون للجهات الحكومية وفق معايير وقواعد منظمة لذلك.

كما أوصت بدراسة نقل الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة ومهامها من وزارة المالية إلى وزارة الخدمة المدنية مع استمرار التنسيق مع وزارة المالية فيما يخص استحداث الوظائف.

ودعت اللجنة إلى متابعة تنفيذ الأمر الملكي الكريم ذي الرقم أ / ١٢١ والتاريخ ٢ / ٧ / ١٤٣٢ هـ القاضي بالموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني المتضمنة الحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة.

وطالبت اللجنة باحتساب خدمة الذين عملوا على البند ١٠٥ ممن ثبتوا على وظائف رسمية وذلك لأغراض التقاعد بعد حسم مستحقات التقاعد المترتبة على تلك الفترة، وتصحيح أوضاع من تم تعيينهم على بند الساعات وثبتوا على مراتب أقل من مؤهلاتهم العملية، والإسراع في تنفيذ الربط الآلي مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية؛ لضمان تحديث المعلومات المطلوبة. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة دعا أحد الأعضاء إلى تقليص المركزية في الوزارات وتفويض الصلاحيات على المناطق.

كما دعا العضو الوزارة إلى التوسع في استخدام التقنية أسوة بوزارة الداخلية، لافتا النظر إلى أهمية معالجة ضعف تدريب الموظفين.

من جهتها أكدت إحدى العضوات أهمية معالجة قضية المعلمين المعينين على بند ١٠٥، لافتة النظر إلى ضرورة تعويضهم عن عقودهم المجحفة وخصوصا في قضية عدم احتساب خدماتهم السابقة.

بدوره انتقد أحد الأعضاء عدم تعاون عدد من الجهات الحكومية مع وزارة الخدمة المدنية، مطالبا بتطبيق الأنظمة بشكل صارم تجاه الجهات التي تتأخر في تقديم بيانات موظفيها أو تلك التي تقدم بيانات مغلوطة أو ناقصة.

بعد ذلك قرر المجلس استكمال الاستماع إلى المزيد من المداخلات والملاحظات من الأعضاء على تقرير وزارة الخدمة المدنية في الجلسة التي يعقدها المجلس يوم الاثنين القادم.

وأفاد معالي مساعد رئيس المجلس أن المجلس كان قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في الجمهورية الفلندية للتعاون في المجال الدفاعي، وذلك بعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع المذكرة، الذي تلاه رئيس اللجنة اللواء طيار عبدالله السعدون.